وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture
Kingdom of Saudi Arabia المملكة العربية السعودية

رؤية 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

خطة التنمية التاسعة

"الزراعة"

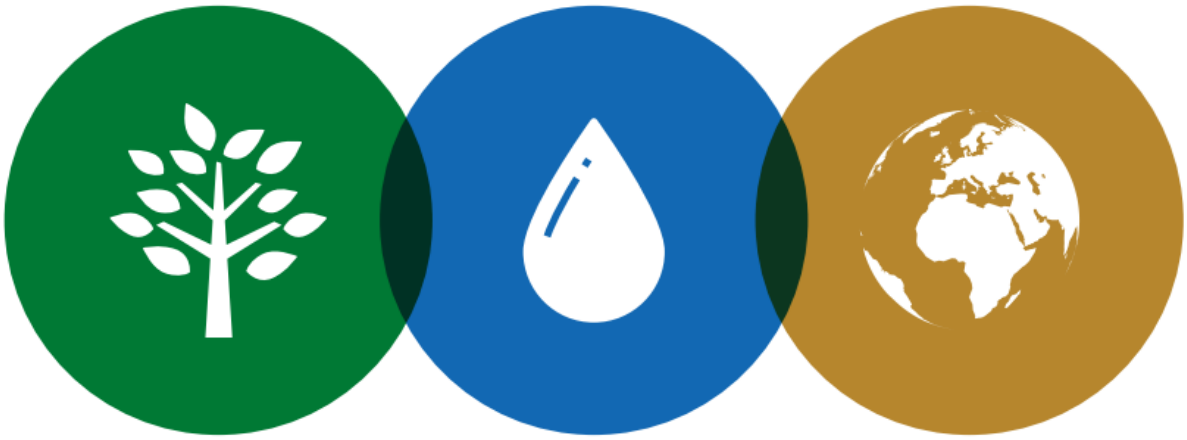

١٤٣١ إلى ١٤٣٦هـ

الزراعة

١/٢٨ المقدمة

تضمنت أهداف قطاع الزراعة في خطة التنمية الثامنة خمسة محاور رئيسة تمثلت في زيادة إسهام قطاع الزراعة في تنويع القاعدة الاقتصادية، تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية بما يضمن تحقيق تنمية زراعية مستدامة، تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي لمواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، تعزيز القدرات الاستثمارية للقطاع، والمحافظة على البيئة.

وقد شهد قطاع الزراعة خلال خطة التنمية الثامنة بداية عملية إعادة هيكلة جذرية تهدف إلى وضع القطاع على مسار التنمية المستدامة، من خلال إخضاع التنمية الزراعية لمحددات الثروة المائية. وقد اتخذت الدولة في هذا الإطار مجموعة من القرارات استهدفت ترشيد إنتاج المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه، مع وقف تصديرها، وتشجيع استخدام تقنيات الري الحديثة لترشيد استهلاك المياه، وإيقاف توزيع الأراضي البور حتى الانتهاء من وضع الاستراتيجية الوطنية للمياه. كما بدأت المملكة تنفيذ برنامج لدعم الاستثمار السعودي في الأنشطة الزراعية خارج المملكة وتشجيعه لتعزيز الأمن الغذائي الوطني. ومن جهة أخرى اتخذت الدولة عدداً من الإجراءات الهادفة إلى تخفيف وطأة ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال خطة التنمية الثامنة. وعلى الرغم من هذه التطورات، فقد تمكن قطاع الزراعة من النمو خلال الخطة وإن كان بمعدل أقل من المتوقع، وهو ما يعزى للعوامل المناخية التي شهدتها البلاد خلال هذه المدة، بالإضافة إلى تبعات مكافحة انتشار العدوى بمرض إنفلونزا الطيور.

تهدف خطة التنمية التاسعة إلى مواصلة عملية إعادة هيكلة قطاع الزراعة بما يضمن تعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تعزيز إنتاج المحاصيل ذات الكفاءة المائية العالية، وتطوير عمل سوق المنتجات الزراعية وتحسين كفاءته، وتحسين مستوى الدعم والإرشاد الزراعي وفعاليتهما خاصة لصغار المزارعين، ودعم البحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية، وتحسين إدارة الثروة السمكية، والعمل على تحقيق الإدارة المستدامة للمراعي والغابات وتنميتها. وتستهدف الخطة أيضاً تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة وكامل سلسلة القيمة المضافة، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الوطني في القطاع الزراعي الخارجي، ومواصلة دعم التعاون وتعزيز الشراكة على المستويين الإقليمي والدولي، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي ويحافظ على صحة البيئة الطبيعية ومواردها.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الزراعة موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على منتجاته، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/٢٨ الوضع الراهن

١/٢/٢٨ زيادة إسهام قطاع الزراعة في تنويع القاعدة الاقتصادية

حقق القطاع الزراعي معدل نمو سنوي متوسط قدره (١,٤٪) خلال سنوات خطة التنمية الثامنة، حيث ارتفع الناتج المحلي لقطاع الزراعة والغابات والأسماك، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)، من نحو ٣٧,٩ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٤٠,٦ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). ونظراً لأن معدل النمو المشار إليه جاء أقل من معدل نمو الاقتصاد الكلي، فقد انخفضت إسهامات القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من (٥,٢٪) إلى (٤,٧٪)، وفي الاقتصاد غير النفطي من (٧,٦٪) إلى (٦,٢٪) خلال المدة المشار إليها أعلاه. ويعزى هذا الانخفاض، بشكل أساس، إلى سياسات ترشيد استخدام المياه التي تبناها القطاع خلال خطة التنمية الثامنة والتي ترتب عليها انخفاض المساحة المزروعة بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٩٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، وقد ظل حجم الإنتاج مستقراً بفضل النمو في إنتاجية الوحدة المساحية التي حققت معدل نمو متوسط قدره (٥٪) سنوياً خلال هذه المدة، الجدول (١/٢٨).

بلغ إنتاج المملكة من المحاصيل الزراعية نحو ٩,٣ مليون طن في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، منها نحو مليوني طن من القمح، ونحو ٢,٧ مليون طن من الخضروات، ونحو ٣ ملايين طن من الأعلاف، ونحو ١,٦ مليون طن من الفواكه. وبالنسبة للمنتجات الحيوانية فقد ارتفع إنتاج المملكة من الأسماك والألبان والبيض واللحوم الحمراء بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨,٥٪) و(٤,٦٪) و(٤,١٪) و(٠,٩٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة، على التوالي. وقد فاقت معدلات النمو المتحققة أو تساوت مع المعدلات المستهدفة في خطة التنمية الثامنة لجميع المنتجات باستثناء لحوم الدجاج التي انخفض إنتاجها بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٩٪) خلال المدة، الجدول (٢/٢٨). ويعود هذا التراجع إلى انتشار مرض إنفلونزا الطيور، الذي شكل السبب

الرئيس لانخفاض إنتاج لحوم الدجاج، وتعذر معه تحقيق بعض الأهداف المحـــددة فـــي هـــذا المجال.

الجدول (١/٢٨)

تطور إنتاج المحاصيل الزراعية

خطة التنمية الثامنة (*)

المحصول	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)			١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)			معدل النمو السنوي المتوسط (٪)		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	إنتاجية الوحدة المساحية طن/هكتار	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	إنتاجية الوحدة المساحية طن/هكتار	المساحة	الإنتاج	إنتاجية الوحدة المساحية
القمح	٥٢٣	٢٧٧٥	٥,٣	٣٢٦	١٩٨٦	٦,١	-١١,١	-٨,٠	٣,٦
الشعير	١٠	٦٧	٦,٧	٤	٢٤	٦,٠	-٢٠,٥	-٢٢,٦	-٢,٧
الخضروات	١١١	٢٤٧٩	٢٢,٣	١٠٩	٢٦٩٦	٢٤,٧	-٠,٥	٢,١	٢,٦
الفواكه	٢٠٨	١٤٥٤	٧,٠	٢٣٣	١٦١٦	٦,٩	٢,٩	٢,٧	-٠,٤
الأعلاف	١٦٨	٢٦٣٣	١٥,٧	١٦١	٢٩٨٤	١٨,٥	-١,١	٣,٢	٤,٢
الإجمالي	١٠٢٠	٩٤٠٨	٩,٢	٨٣٣	٩٣٠٦	١١,٢	-٤,٩	-٠,٣	٥,٠

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة الزراعة.

الجدول (٢/٢٨)

تطور منتجات اللحوم والألبان

خطة التنمية الثامنة (*)

(ألف طن)

المنتج	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط المتحقق (٪)	معدل النمو السنوي المتوسط المستهدف للخطة (٪)
اللحوم الحمراء	١٦٧	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٣	٠,٩	١,٠
لحوم الدجاج	٥٢٢	٥٢١	٥١٥	٤٩٠	٤٢٧	-٤,٩	٥,٠
البيض	١٤٥	١٦٩	١٧٤	١٨٨	١٧٠	٤,١	٢,٠
الألبـــان	١٢٣٢	١٣٣٨	١٣٨١	١٤٣٦	١٤٧٥	٤,٦	٢,٠
الأسمـــاك	٦٧	٧٥	٨١	٩١	٩٣	٨,٥	٣,٠
الإجمالي	٢١٣٣	٢٢٧٢	٢٣٢١	٢٣٧٦	٢٣٣٨	٢,٣	٢,٧

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة الزراعة.

وفيما يختص بالاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) فقد بلغ نحو (٩٠,٢٪) من القمح، و(٩١,٢٪) من الخضروات، و(٦٢,٤٪) من الفواكه، و(٣٧,٩٪) من اللحوم الحمراء، و(١٠٢,٦٪) من الألبان الطازجة، و(٥٠,٨٪) من لحوم الدجاج، و(١٠٤,٥٪) من البيض، و(٤٨,١٪) من الأسماك وفقاً لتقديرات وزارة الزراعة.

وتلبية لتنامي مستوى الطلب على اللحوم والمنتجات الحيوانية، ارتفع عدد الأبقار بمعدل سنوي متوسط قدره (٦,٤٪) إلى نحو ٤١٨ ألف رأس بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). ويشار في هذا السياق إلى أن الزيادة في عدد الأبقار خلال الخطة كان من نصيب الأبقار عالية الإنتاجية. وفي المقابل، انخفضت أعداد الدواجن بمعدل سنوي متوسط قدره (١,٧٪) بسبب مرض إنفلونزا الطيور، كما انخفض متوسط معدلات الزيادة السنوية في أعداد الماعز والإبل والضأن بنحو (٥,٧٪) و(٣,٩٪) و(٣,٥٪) بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) على التوالي، الجدول (٣/٢٨).

الجدول (٣/٢٨)
تطور أعداد الحيوانات والدواجن
خطة التنمية الثامنة (*)

(ألف رأس)

النوع	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
إبل	٢٨٤	٢٤٢	-٣,٩
أبقار	٣٢٦	٤١٨	٦,٤
ضأن	٨٠٤٧	٦٩٧٥	-٣,٥
ماعز	٢٣٧٢	١٨٧٣	-٥,٧
دواجن	٤٧٤٧٧٨	٤٤٣٨٢١	-١,٧

(*) لا تشمل البيانات حيوانات البادية والتي خارج المزارع، والبيانات حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: وزارة الزراعة.

وعلى صعيد توزيع النشاط الزراعي بين مناطق المملكة، تستحوذ منطقة الرياض على أكثر من ربع المساحة المزروعة، تليها مناطق القصيم والجوف وحائل وجازان. وتستحوذ مناطق الرياض والجوف والقصيم وحائل على نحو (٨٢,٢٪) من المساحة المزروعة بالقمح، وتنتج نحو (٨٤,١٪) من إجمالي إنتاج المملكة. أما الخضروات فيتركز

إنتاجها في منطقة الرياض التي تنتج نحو (٤٣,٧٪) من إنتاج المملكة. ويتوزع إنتاج الفواكه، التي تمثل التمور نحو (٧٠٪) منها، على معظم المناطق، الجدول (٤/٢٨). وتجدر الإشارة إلى أنه، مع التقدم في تنفيذ الإجراءات الزراعية الجديدة، يتوقع أن يشهد النشاط الزراعي تغيراً جذرياً في نوعيته على المدى المتوسط والبعيد، حيث سيزداد التركيز على المناطق ذات الموارد المائية المتجددة ومصادر المياه المعالجة، في مقابل تراجع مساحات المحاصيل ذات الكفاءة المائية المتدنية.

الجدول (٤/٢٨)
التوزيع النسبي للأراضي الزراعية والمحاصيل الرئيسة بين مناطق المملكة

(٪)

المنطقة	إجمالي المساحة المحصولية	قمح		أعلاف		خضروات		فواكه	
		مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج
الرياض	٢٦,٤	٢٤,٢	٢٠,٥	٤٦,١	٤٦,٢	٤٦,٥	٤٣,٧	٢١,٥	١٩.٢
مكة المكرمة	٣,٩	–	–	٣,٨	٢,٦	١١,١	٨,١	٦,٧	٦.٩
المدينة المنورة	٢,٩	٠,٢	٠,١	٢,٣	٢,٣	١,٤	١,١	١٠,٨	١٠.٦
القصيم	١٥,٣	١٨,٨	١٦,٢	١٣,٣	١٣,٣	١١,٧	١٢,٦	١٨	١٤
الشرقية	٦,٣	٩,٤	٧,٤	٢,٦	٢,٥	٤,٤	٧,٥	٧,١	١٢.٤
عسير	٢	١	٠,٥	١,٣	١,٣	٢,٤	٣,٢	٣,٧	٤.١
تبوك	٥,٢	٧	٧,٨	٦,١	٦,٥	٣,٤	٤	٤,٨	٧.٢
حائل	١١	١٢,٩	١٤,٦	٦,٨	٧,٣	١٠,٨	١٢,٦	٩,٩	١٠.٦
الحدود الشمالية	٠,٠١	–	–	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	–	–
جازان	١٠,٦	–	–	٨,١	٧,٦	٣,٢	٢	٢,٥	٢
نجران	١,١	٠,٢	٠,١	١,٥	١,٣	١,٧	١,٧	٢,٨	٣.٦
الباحة	٠,٤	–	–	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	١,٥	١.٨
الجوف	١٤,٩	٢٦,٣	٣٢,٨	٧,٩	٨,٩	٣,١	٣,٢	١٠,٧	٧.٦
المملكة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة.

٢/٢/٢٨ تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية

نظم قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٥) وتاريخ ٩/١١/ ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، قواعد ترشيد استهلاك المياه في المجالات الزراعية وإجراءاته. وقد شملت تلك الإجراءات الاستمرار في حظر تصدير القمح، توقف المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق تدريجياً عن استلام القمح المنتج محلياً بنسبة (١٢,٥٪) سنوياً على مدى ثمان سنوات، ووقف تصدير منتجات الخضار المزروعة في أراضٍ مكشوفة، مثل البطاطس والبطيخ وغيرها، تدريجياً

خلال خمس سنوات. هذا فضلا عن حظر تصدير الأعلاف وتيسير استيرادها. وقد شملت هذه القواعد والإجراءات أيضاً توفير التسهيلات الائتمانية للمستثمرين في زراعة الأعلاف خارج المملكة لغرض استيرادها لتغطية الاستهلاك المحلي، وتحمّل الدولة التعرفة الجمركية الخاصة باستيراد جميع المنتجات الزراعية بما في ذلك القمح والأعلاف.

وفي إطار هذا التوجه الاستراتيجي قررت الحكومة استمرار إيقاف توزيع الأراضي البور لحين الانتهاء من إنجاز الخطة الوطنية للمياه. كما عززت دعمها للزراعات ذات الكفاءة المائية العالية، مثل الزراعة المحمية لإنتاج الخضروات، وشجعت استخدام تقنيات الري المرشدة للاستهلاك كالري بالتنقيط وغيرها.

وقد بلغ عدد المزارع المستفيدة من مياه الصرف الصحي المعالجة نحو ٤٧٠ مزرعة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بمساحة إجمالية بلغت نحو ١٨ ألف هكتار، يقع معظمها في منطقة الرياض. وفي ضوء الإمكانيات الكبيرة المتاحة في هذا الصدد، خاصة بجوار المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم، فإنه يتوقع زيادة استخدام هذا المصدر بشكل مطرد للأغراض الزراعية خلال السنوات القادمة، خاصة في ضوء توسع شبكات الصرف الصحي وتطور قدرات المعالجة وتقنياتها.

٣/٢/٢٨ تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي

على الرغم من التغيرات الهيكلية التي شهدها قطاع الزراعة، فقد تمكن من تحقيق تقدم ملموس على صعيد تحسين الإنتاجية في عدد من المحاصيل والمنتجات الرئيسة، الأمر الذي عزز من قدرته التنافسية على الصعيد الإقليمي. فقد بلغت قيمة صادرات المملكة من المحاصيل الزراعية الغذائية والحيوانات الحية نحو ٨ بلايين ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بزيادة نسبتها (١٣٥٪) عن مستواها في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). وتسهم الألبان ومنتجاتها والبيض بنحو (٣٣٪) من قيمة هذه الصادرات، والخضار والفواكه بنحو (٢٦٪).

وقد ارتفعت إنتاجية الأراضي المزروعة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة من نحو ٩,٢ طن/هكتار في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١١,٢ طن/هكتار في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، الجدول (١/٢٨). ويعود هذا التحسن إلى عدد من العوامل منها التحول نحو الزراعات المحمية العالية الإنتاجية، وتشجيع تحول الإنتاج إلى المناطق ذات الميزة النسبية، وتشجيع زراعة الأشجار المثمرة الملائمة لظروف المملكة، مثل زراعة الزيتون في منطقة الجوف،

وزراعة الفاكهة الاستوائية في منطقة جازان، وزراعة الحمضيات في منطقة نجران، وذلك باستخدام وسائل الري الحديثة.

وقد أسهمت الخدمات التي توفرها الدولة من خلال وزارة الزراعة، في تحسين إنتاجية الأنشطة الزراعية ورفع كفاءتها، خاصة خدمات الإرشاد الزراعي، ووقاية المزروعات ومكافحة الأمراض باستخدام وسائل التقنية المتقدمة المتمثلة في: الرش الجوي، واستخدام نظام المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بُعد، وتطوير قاعدة بيانات للمعلومات الجغرافية شاملة خرائط رقمية للمملكة، وغيرها. ويشار في هذا السياق، إلى أنه تم توفير الخدمات الزراعية والتي تغطي جميع مناطق المملكة من خلال خدمات ميدانية تقدم من خلال ١٣ إدارة عامة في المناطق، يرتبط بها ١٢ مديرية زراعة، و١٢٢ فرعاً زراعياً، و١٨ محجراً زراعياً، و١٥ وحدة بيطرية، و٩ فروع للثروة السمكية، و٦ مراكز بحثية.

٤/٢/٢٨ تعزيز القدرات الاستثمارية للقطاع الزراعي

يشكل قطاع الزراعة ركيزة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة وذلك بفضل إسهاماته في تعزيز دخل المواطن في المناطق الريفية، ومن ثم الإسهام في تحقيق التوازن السكاني بين المناطق. وتهدف التغييرات الهيكلية التي بدأتها الدولة خلال خطة التنمية الثامنة إلى وضع قطاع الزراعة على مسار التنمية المستدامة، وتعزيز إسهاماته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، واصلت الدولة تعزيز قدرات القطاع من خلال الاستمرار في تقديم القروض الاستثمارية الميسرة عبر صندوق التنمية الزراعية (البنك الزراعي العربي السعودي سابقاً)، بالإضافة إلى تقديم الإعانات بما لا يتعارض مع التزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية.

وصل الإجمالي التراكمي لقيمة القروض التي اعتمدها صندوق التنمية الزراعية نحو ٤٠,٨ بليون ريال بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موزعة على نحو ٤٣١ ألف قرض. وبلغ حجم القروض التي اعتمدها الصندوق خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثامنة نحو ٣,٧ بليون ريال، الجدول (٥/٢٨). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن فئة المزارعين الأفراد، أي المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تشكل المستفيد الأكبر من القروض التي وفرتها الدولة. وفي مراجعة لتوزيع قروض صندوق التنمية الزراعية خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، يلاحظ أن المزارعين الأفراد شكلوا نحو (٩٢٪) من عدد المستفيدين، وبلغت حصتهم (٧٠٪) من حجم القروض المعتمدة. في حين شكلت الشركات

الزراعية نحو (١,١٪) من عدد المستفيدين، وحظيت بنحو (٢٦,٢٪) من حجم القروض المعتمدة. وتوزعت النسبة الباقية من القروض على فئتي صيادي الأسماك ومربي النحل، الجدول (٦/٢٨).

الجدول (٥/٢٨)

تطور القروض المعتمدة والإعانات المقدمة من صندوق التنمية الزراعية

خطة التنمية الثامنة (*)

البيان	١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٥/٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٦/٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٧/٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٨/٢٩هـ (٢٠٠٨)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
عدد القروض	٥١٣٦	٣٥٢٧	٤٣٠٣	٣٧٧٠	٢٧٠١	– ١٤,٨
قيمة القروض (مليون ريال)	١٠٤٣,٩	٨٩٦	٩٦٨,٢	١٠٤٤,٣	٧٩١,٩	– ٦,٧
متوسط حجم القرض (ألف ريال)	٢٠٣,٣	٢٥٤,٠	٢٢٥,٠	٢٧٧,٠	٢٩٣,٢	٩,٦
قيمة الإعانات (مليون ريال)	٢٤٦,٢	٢٤٩,٨	٢٥٨,٦	٨١,٥	٣٢,٨	– ٣٩,٦
الإجمالي التراكمي لعدد القروض**	٤١٦٧٤٩	٤٢٠٢٧٦	٤٢٤٥٧٩	٤٢٨٣٤٩	٤٣١٠٥٠	٠,٨
الإجمالي التراكمي للقروض (مليون ريال)**	٣٧٠٦٩,٩	٣٧٩٦٥,٩	٣٨٩٣٤,١	٣٩٩٧٨,٤	٤٠٧٧٠,٣	٢,٤
الإجمالي التراكمي للإعانات (مليون ريال)**	١٢٤٣٦	١٢٦٨٥,٨	١٢٩٤٤,٤	١٣٠٢٥,٩	١٣٠٥٨,٧	١,٢

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

(**) منذ بداية النشاط في عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٤).

المصدر: صندوق التنمية الزراعية.

الجدول (٦/٢٨)

القروض المعتمدة من صندوق التنمية الزراعية حسب المستفيد

في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

نوع المستفيدين	عدد المستفيدين		قيمة القروض		متوسط حجم القرض (ألف ريال)
	العدد	(٪)	مليون ريال	(٪)	
مزارعون أفراد	٢٤٨٩	٩٢,١	٥٥٠,٧	٦٩,٥	٢٢١,٢
مشاريع زراعية	٣٠	١,١	٢٠٧,٢	٢٦,٢	٦٩٠٥,٨
صيادو أسماك	١٢٣	٤,٦	٢٧,٨	٣,٥	٢٢٥,٨
مربو نحل	٥٩	٢,٢	٦,٣	٠,٨	١٠٦,٠
الإجمالي	٢٧٠١	١٠٠,٠	٧٩٢,٠	١٠٠,٠	٢٩٣,٢

المصدر: صندوق التنمية الزراعية.

بالإضافة إلى القروض التي وفرها صندوق التنمية الزراعية، وفر القطاع المصرفي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو ١٠,٩ بليون ريال، وهو ما يمثل نحو (٦,٢٪) من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح لجميع الأنشطة الاقتصادية.

وقد شهدت الإعانات الزراعية المباشرة تراجعاً ملموساً خلال العامين الثالث والرابع من خطة التنمية الثامنة نتيجة تطبيق الهيكل الجديد للإعانات من جهة، والالتزام بمقتضيات عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، علماً بأن قطاع الزراعة، شأنه شأن باقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية القائمة، يستفيد بشكل ملموس من المزايا والإمكانات التي تنعم بها المملكة كمنتجات الطاقة، ومناخ الاستثمار، وبيئة الأعمال.

٥/٢/٢٨ التطوير المؤسسي والتنظيمي

ضمن توجهات الدولة الرامية لضمان استدامة التنمية الزراعية، فقد صدر خلال خطة التنمية الثامنة عدد من القرارات المتعلقة بالقطاع الزراعي، منها قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٥) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٩هـ (٢٠٠٧)، والمتعلق بقواعد ترشيد استهلاك المياه في المجالات الزراعية وإجراءاته. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٥) وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٤هـ (٢٠٠٨) الذي تضمن حزمة من الإجراءات منها: التوسع في الاستثمارات السعودية المتعلقة بالمجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية خارج المملكة وتحفيز رجال الأعمال السعوديين على الاستثمار في تلك المجالات من خلال توفير التسهيلات الائتمانية عن طريق المؤسسات التمويلية العامة، وذلك لغرض توفير هذه المنتجات في المملكة، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي على المدى المتوسط والطويل. وتشمل هذه الإجراءات كذلك تمويل مشروعات البنية التحتية اللازمة في المناطق المخصصة للاستثمارات السعودية في المجالين النباتي والحيواني، وذلك من خلال الصندوق السعودي للتنمية أو المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية.

وفي إطار خطط التطوير المؤسسي والتنظيمي في قطاع الزراعة، تم تعديل اسم البنك الزراعي العربي السعودي إلى صندوق التنمية الزراعية، وتمت زيادة رأسماله إلى ٢٠ بليون ريال. كما تم إعادة تحديد المسؤوليات في هيئة الري والصرف بالأحساء ومشروع الخرج الزراعي. واستمر العمل على تنفيذ عملية تخصيص المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.

الإطار (١/٢٨): مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج:

تهدف مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج إلى الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والعالمي، وبناء شراكات تكاملية مع عدد من الدول ذوات المقومات والإمكانات الزراعية العالية في مختلف أنحاء العالم لتنمية الاستثمارات الزراعية وإدارتها في عدد من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بكميات وافية وأسعار مستقرة، إضافة إلى ضمان استدامتها. وقد تم التخطيط لتلك الاستثمارات وفق المبادئ التالية:

- الاستثمار في دول جاذبة ذوات موارد زراعية واعدة، وأنظمة وحوافز إدارية وحكومية مشجعة.
- تصدير المحاصيل المزروعة للمملكة بنسب معقولة.
- أن تكون الاستثمارات طويلة المدى عن طريق التملك أو عقود طويلة الأجل.
- حرية اختيار المحاصيل المزروعة.
- توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المعنية تضمن تحقيق هذه الاستثمارات.
- دعم الدولة لهذه الاستثمارات وتشجيعها.
- سهولة نقل المحاصيل للمملكة وبتكلفة مناسبة.

وقد صدرت التوجيهات السامية بتقديم التسهيلات المالية والائتمانية للمستثمرين السعوديين في المجال الزراعي في الخارج. كما تم تشكيل فريق وزاري برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية وزير الزراعة ووكلاء وزارات: الخارجية، والمالية، والزراعة، والتجارة والصناعة، لتنفيذ تلك التوجيهات.

٣/٢٨ القضايا والتحديات

١/٣/٢٨ موارد المياه غير المتجددة

شكلت القرارات التي اتخذتها الدولة خلال خطة التنمية الثامنة والهادفة إلى تخفيض استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة، والحد من التوسع في الزراعات عالية الاستهلاك للمياه، خطوة مهمة على مسار تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، والتي يتطلب تحقيقها التحول الكامل نحو مصادر المياه المتجددة. وبناءً عليه، من الضروري مواصلة الجهود التي تم البدء فيها، وذلك بالتطبيق الفعال للضوابط والأنظمة التي تم اعتمادها، والاستمرار في تقديم الدعم والحوافز للمزارعين بما يضمن التوسع في استخدام تقنيات الري الحديثة، وتكثيف استخدام الموارد المائية غير التقليدية مثل مياه الصرف الصحي ومياه الصرف الزراعي المعالجة، وتوجيه النشاط الزراعي للمناطق التي تتوفر فيها موارد المياه المتجددة.

٢/٣/٢٨ الكفاءة التسويقية للإنتاج الزراعي

يشكل التسويق الكفء والفعال للإنتاج الزراعي أحد أهم محددات توسع القطاع الزراعي وازدهاره، خاصة بالنسبة للمزارعين الصغار ومتوسطي الحجم، وغالبيتهم من

الأفراد. فعدم توفر الأسواق القريبة لتصريف الإنتاج، إضافة إلى صعوبة الوصول إليها يشكل عبئاً إضافياً يترتب عليه ارتفاع تكلفة الإنتاج، وإعاقة التنمية الزراعية، خاصة في المناطق الريفية. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى تطوير نظم وإجراءات فعالة لتسويق المنتجات الزراعية، مع توفير المرافق والأوعية التخزينية ووسائل النقل المناسبة من المزارع إلى الأسواق، وتشجيع قيام جمعيات تعاونية إنتاجية وتسويقية، إضافة إلى تعزيز خدمات الإرشاد والتمويل خاصة للمزارعين الأفراد في جميع مراحل العملية الزراعية.

٣/٣/٢٨ تنافسية المنتجات الزراعية الوطنية

تنفيذاً لتعهدات المملكة أمام منظمة التجارة العالمية، أصبح السوق الوطني مفتوحاً للمنتجات الزراعية الواردة من جميع الدول الأعضاء في المنظمة. ونظراً لأن كثيراً من تلك الدول تتمتع بميزات نسبية في العديد من المنتجات الزراعية، سواء بسبب وفرة الموارد الطبيعية لديها أو تطور تقنياتها الزراعية، وغيرها، فيتوقع للمنتجات الزراعية الوطنية أن تواجه منافسةً حادةً من قبل المنتجات الزراعية المستوردة. وللارتقاء بمستوى القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الوطنية، لا بد من رفع المستوى التقني للعمليات الزراعية في مختلف مراحلها، ودعم البحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية، ورفع المستوى المعرفي لدى المزارعين وجميع العاملين في سلسلة الإنتاج الزراعي، وتطوير إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج الزراعي، والاستفادة من الميزات النسبية للمناطق الزراعية المختلفة، وإعادة النظر في التركيب المحصولي بما يتلاءم مع تلك الميزات. كما ينبغي الاستمرار في تقديم الدعم العام لهذا القطاع. ويعد التمويل الميسر، من خلال صندوق التنمية الزراعية، أحد أهم قنوات الدعم المسموح به في إطار جدول حقوق المملكة وتعهداتها أمام منظمة التجارة العالمية.

٤/٣/٢٨ تنمية الثروة السمكية

شهد الطلب على الأسماك معدلات نمو كبيرة ومتصاعدة، وذلك بفضل التحسن في مستويات الدخول، وارتفاع مستوى الوعي الغذائي لدى المواطنين، إضافة للنمو السكاني الذي يعزز إجمالي الاستهلاك. وتلبية للطلب المتصاعد، شهد إنتاج الأسماك معدلات نمو مرتفعة خلال خطة التنمية الثامنة، بمتوسط سنوي بلغ (٥,٨٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، وهو يفوق المعدل الذي استهدفته الخطة وقدره (٣٪). إلا أنه ترتب على ذلك النمو مرتفع المعدلات تنامي عمليات الصيد الجائر، خاصة في المياه الإقليمية، وهو ما يمكن

أن يؤدي إلى إهدار الثروة السمكية وإضعاف فرص استدامتها. وبناءً عليه، بات من الضروري اعتماد الإدارة المتكاملة للثروة السمكية التي تقتضي تنظيم عمليات الصيد، للمحافظة على المخزون السمكي وتنميته. كما يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالاستزراع السمكي ودعمه، وزيادة الاهتمام بالصيد في المياه الدولية (أعالي البحار).

٥/٣/٢٨ البحث العلمي والتطوير

يواجه القطاع الزراعي في المملكة تحديات كبيرة، وعلى رأسها محدودية موارد المياه والمناخ شبه الجاف والأراضي الصحراوية الشاسعة، ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة لبناء قاعدة علمية زراعية متطورة، قوامها البحث والتطوير، وجعلها شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة خاصة في المناطق الريفية. ويشار في هذا السياق، إلى أن استيراد المعارف والتقنيات الزراعية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشكل بديلا فعّالا لتنمية القدرات العلمية الوطنية، خاصة في ضوء التنافس الحاد بين الدول في مجال اكتساب الميزة التنافسية والمحافظة عليها، إضافة لإمكانية عدم توافق تلك المعارف المستوردة مع معطيات البيئة المحلية.

ونظراً لأن الإنفاق على أنشطة البحث العلمي والتطوير هو المدخل الأساس للتغلب على التحديات المشار إليها أعلاه، فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجية للبحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية يتم من خلالها تحديد المجالات البحثية وأولوياتها، وأهدافها، ومتطلباتها من الموارد المختلفة، وذلك وفق ما أقرته "السياسة الوطنية للعلوم والتقنية" برفع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير والابتكار إلى نسبة (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، أسوة بالدول الرائدة في هذا المجال، وذلك بالإضافة لتفعيل التنسيق والتعاون بين الجهات المسؤولة والمستفيدة.

٦/٣/٢٨ حماية البيئة والصحة العامة

يعد التلوث البيئي أحد أهم معوقات التنمية المستدامة، كما أن مهددات الصحة العامة، المتمثلة في الاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات والهرمونات، تشكل خطراً داهماً يهدد حياة المواطنين. ومن هذا المنطلق فإنه ينبغي أن يتم التركيز على تفعيل كل الإجراءات التي اتخذت حيال هذه القضية خلال خطة التنمية الثامنة، وخاصة الإجراءات المرتبطة باستخدام الكيماويات ومكافحة التلوث البحري.

٤/٢٨ توقعات الطلب

تم تقدير حجم الطلب على المنتجات الزراعية الأساسية خلال خطة التنمية التاسعة استناداً إلى مجموعة من العوامل المحددة التي من بينها: معدل استهلاك الفرد وفق تقديرات الموازنة الغذائية المعدة من قبل وزارة الزراعة، وتقديرات متوسط دخل الفرد، والتطور في الثقافة الغذائية للسكان، فضلا عن النمو المتوقع في عدد السكان خلال الخطة، والمقدر بنحو (٢,١٪) سنوياً. وفي ضوء هذه المنهجية، يتوقع أن ينمو الطلب على منتجات القمح والألبان والبيض واللحوم الحمراء بمعدل (٢,١٪) سنويا، أي بما يعادل معدل النمو السكاني. أما بالنسبة للطلب على الخضروات والفواكه، فيتوقع أن ينمو بمعدل (٢,٦٪) وهو ما يفوق معدل النمو في السكان، ويعزى ذلك إلى التطور المتوقع في الثقافة الغذائية، والتي تشير إلى زيادة حصة تلك المنتجات في السلة الغذائية، كما يتوقع، ولنفس الأسباب، أن ينمو الطلب على اللحوم البيضاء من الدجاج والأسماك، بمعدل سنوي مرتفع نسبياً قدره (٣,١٪)، الجدول (٧/٢٨).

الجدول (٧/٢٨)
توقعات الطلب على المنتجات الزراعية الأساسية
خطة التنمية التاسعة

المنتج (ألف طن)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
القمح	٢٥٣٠	٢٨٠٧	٢,١
الخضروات	٣١٣٢	٣٥٥٠	٢,٦
الفواكه	٢٢٧٨	٢٥٩٠	٢,٦
الألبان	١٢٢٤	١٣٥٨	٢,١
اللحوم الحمراء	٣٧١	٤١٢	٢,١
لحوم الدواجن	٩٩٠	١١٥٣	٣,١
البيض	١٦٢	١٨٠	٢,١
الأسماك	١٥٠	١٧٥	٣,١

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويتوزع الطلب على المنتجات الزراعية الرئيسة على مستوى المناطق بشكل متوازن مع التوزيع النسبي للسكان ومعدلات نموهم في كل منطقة، كما هو موضح بالشكل (١/٢٨). ويلاحظ تركز الطلب في منطقتي الرياض ومكة المكرمة، حيث يشكل نحو (٢٥٪) من إجمالي الطلب على المنتجات الزراعية لكل منهما، ثم تأتي المنطقة الشرقية في

المركز الثالث بحصة تبلغ (١٤,٥٪)، وتتراوح حصص باقي المناطق بين (١,٢٪) و(٧,٣٪).

الشكل (١/٢٨)
حصة المناطق من الطلب الإجمالي المتوقع على المنتجات الزراعية الأساسية
خطة التنمية التاسعة

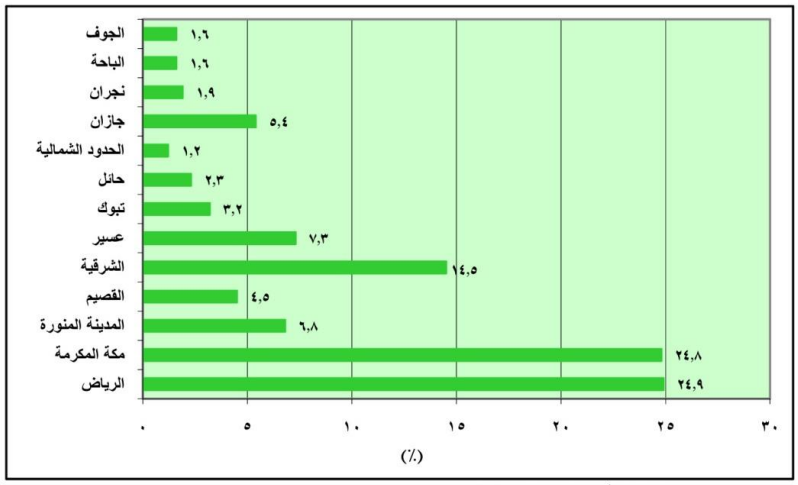

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ومن الجدير بالذكر، أن الدولة، وفي سبيل توفير السلع الغذائية الرئيسة للمواطن، اتخذت العديد من الإجراءات والقرارات التي توازن بين الاستهلاك المرشد للموارد الشحيحة، وعلى رأسها المياه، وضمان توفر السلع الأساسية في ذات الوقت. وعليه، فقد صدرت القرارات الخاصة بوقف تصدير المياه الافتراضية، وتحملت الدولة الأعباء الجمركية للواردات الغذائية ووضعت الأنظمة التي تضمن حماية المستهلك.

٥/٢٨ استراتيجية التنمية

١/٥/٢٨ الرؤية المستقبلية

وضع قطاع الزراعة على مسار التنمية المستدامة، وتعزيز البحث العلمي لاستنباط سلالات مقاومة للملوحة وغزيرة الإنتاج والإنتاجية، وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، من خلال التوجه نحو زراعة المحاصيل الزراعية الأقل استخداماً للمياه، وبما يحافظ على تلك الموارد ويحميها.

٢/٥/٢٨ الأهداف العامة

- تعزيز دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.
- زيادة الاستثمار في الأنشطة الزراعية خارج المملكة.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المجال الزراعي.
- المحافظة على الثروة السمكية وتنويع مصادرها وتطوير قدراتها.

٣/٥/٢٨ السياسات

- تعزيز القدرة التنافسية للنشاط الزراعي، خاصة الزراعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتسهيل شروط الاستثمار في ذلك النشاط.
- تحسين فرص المنتجات الزراعية وقنوات وصولها إلى الأسواق، وزيادة قيمتها المضافة.
- تشجيع الابتكار ودعم البحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية.
- تحديد نوعية المحاصيل الزراعية والمقننات المائية، بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية لترشيد استخدام المياه.
- التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الزراعة.
- مواصلة جهود تحقيق التوازن البيئي من خلال مكافحة التصحر والحفاظ على المراعي والغابات وتنميتها.
- تشجيع قيام أسطول وطني للصيد في أعالي البحار، ودعم انتشار المزارع السمكية.
- تطوير مهارات العمالة في القطاع الزراعي.
- تكثيف الجهود للتعاون الإقليمي والدولي في إطار جهود تحقيق الأمن الغذائي.

٤/٥/٢٨ الأهداف المحددة

- نمو القيمة المضافة المحققة في القطاع الزراعي بمعدل نمو سنوي متوسط حقيقي قدره نحو (١,٧٪).
- نمو الاستثمار في القطاع الزراعي بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٦,٦٪).

- تطوير أداء أسواق المنتجات الزراعية ودعم إنشاء الأسواق المركزية بنسبة زيادة تبلغ (٥٪) سنوياً.
- التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة بمعدل زيادة يبلغ (١٠٪) سنوياً.
- زيادة معدلات النمو السنوية للإنتاج المحلي من الخضروات بنحو (٢,٣٪)، ومن الفواكه بنحو (٣,٤٪)، ومن الألبان الطازجة بنحو (١٪)، ومن اللحوم الحمراء بنحو (١٪)، ومن لحوم الدجاج بنحو (٥٪)، ومن الأسماك بنحو (٤٪) خلال خطة التنمية التاسعة.

٦/٢٨ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة للجهات الحكومية في قطاع الزراعة (وزارة الزراعة، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق) خلال خطة التنمية التاسعة (١٣,٨٢) بليون ريال.